ندوة الأكاديميا في ظلّ الإبادة - 23 نيسان

المجتمع الأكاديميّ الفلسطينيّ في ظلّ الإبادة الجماعيّة

سونيا بولس

منذ اندلاع هذه الحرب الفتّاكة على قطاع غزّة، دمّرت إسرائيل الجامعات في القطاع، وعددها اثنتا عشرة جامعة، بالإضافة إلى تدمير ونهب العديد من المواقع الثقافيّة والأثريّة، والمكتبات والمتاحف. في الثامن عشر من نيسان، أصدر ستّة عشر مقرّرًا من قبل الأمم المتّحدة، ومجموعتا عمل، بيانًا عبّروا فيه عن قلقهم العميق من طبيعة الهجمات على المدارس والجامعات والمدرّسين والطلبة في القطاع، ومن التدمير المنهجيّ لنظام التعليم الفلسطينيّ. أورد التقرير أنّ أكثر من 5,479 طالبًا، و261 مدرّسًا، و 95 محاضرًا جامعيًّا، قد قُتِلوا في القطاع، وأنّ هذه الأعداد تتزايد على نحو يوميّ.

على خلفيّة تدمير أكثر من 80% من المدارس في قطاع غزّة، استخدم الخبراء المصطلح "سكولاستيساييد" scolasticide (هذا المصطلح يعني إبادة نظام التعليم، وقد اجْتُرِح من المصطلح الشائع "جينوساييد"، وهو الإبادة العرقيّة)، الّذي صاغته لأوّل مرّة البروفيسورة **كرمة النابلسي**، ويتناول - كما يشير خبراء الأمم المتّحدة- "الإزالة المنهجيّة للتربية والتعليم من خلال اعتقال وتوقيف أو قتل المدرّسين والطلبة والطواقم المهنيّة، بالإضافة إلى تدمير البنية التحتيّة". هذا التدمير المنهجيّ لنظام التعليم الفلسطينيّ يشكّل مدماكًا مركزيًّا في "منطق الإبادة" الاستيطانيّ الاستعماريّ، لكن هذه الإبادة المنهجيّة ليست ممارسة جديدة؛ إذ بدأت إبّان النكبة، عندما أبادت الميليشيات الصهيونيّة ونهبت آلاف الكتب والمكتبات والأرشيفات والآثار والتحف الثقافيّة والممتلكات الثقافيّة. سَكّ رجل القانون البولونيّ اليهوديّ **رفائيل ليمكين** مصطلح "الإبادة العرقيّة"؛ إذ اعتقد أنّها تسعى إلى "تقويض الركائز الأساسيّة للتركيبة الاجتماعيّة"، وأحد مكوّنات هذا المسعى يتمثّل في الهجوم على ثقافات المجموعات القوميّة والإثنيّة والعرقيّة والدينيّة.

المجتمع الأكاديميّ والتعليميّ الفلسطينيّ يعاني من هجمات في جميع الأراضي الّتي تقع تحت السيطرة الإسرائيليّة. وبحسب مؤسّسة "القانون من أجل فلسطين"، اعتقلت إسرائيل، في الفترة الواقعة بين 1.1.2019 و 17.10.2022، 214 طالبًا جامعيًّا في الضفّة الغربيّة المحتلّة. وبحسب حملة Right2Education (الحقّ في التعليم)، يقبع الآن في السجون والمعتقلات الإسرائيليّة نحو 140 طالبًا من جامعة بير زيت، يخضع نصفهم للاعتقال الإداريّ. منذ السابع من تشرين الأوّل، اعْتُقِل 70 شخصًا من جامعة بير زيت، بما في ذلك أربعة من أعضاء الهيئة التدريسيّة، وانتقلت معظم المؤسّسات الأكاديميّة في الضفّة الغربيّة إلى نظام التدريس عن بعد؛ تفاديًا لاجتياحها من قبل الجيش الإسرائيليّ، وللحيلولة دون تعرّض الطلبة والطواقم المهنيّة للاعتقالات والمضايقات، وحتّى القتل من قبل الجنود الإسرائيليّين والمستوطنين.

وبالانتقال إلى إسرائيل، وقبل أن أتناول حملة التحريض ضدّ البروفيسورة **نادرة شلهوب- كيفوركيان** ومدلولاتها، أشير إلى أنّ عددًا من أعضاء الهيئات التدريسيّة قد تعرّضوا للمضايقات بسبب تصريحاتهم ضدّ الحرب،

وبعضهم من اليهود. أذكر، على سبيل المثال، البروفيسور **ريچِف نتانزون**، الّذي أُجْبِر على الخروج في إجازة غير مدفوعة الأجر؛ بسبب الضغوط الّتي مارسها الطلبة لفصله على خلفيّة توقيعه على عريضة تناشد الرئيس بايدن بإيقاف إمداد إسرائيل بالأسلحة. فضلًا عن ذلك، أودّ التزويد ببعض البيانات عن حملات مضايقة لعدد من الطلبة الجامعيّين العرب الّذين يدرسون في الجامعات الإسرائيليّة؛ إذ وثّق مركز "عدالة"، في الفترة الواقعة بين السابع من تشرين الأوّل والثالث والعشرين منه، أكثر من 100 إفادة قدّمها طلبة عُلِّقَت دراستهم، وعانى بعضهم من إجراءات تأديبيّة وعقابيّة على خلفيّة نشاطهم على منصّات التواصل الاجتماعيّ. عانى هؤلاء من الاعتقالات ومن التعليق عن الدراسة بل حتّى الإبعاد. واجه اثنان وخمسون (52) طالبًا تعليقًا عن الدراسة قبل الاستماع، وفُصِل ثمانية (8) طلبة قبل الاستماع، وأُبْعِد ثلاثة (3) طلبة من مساكن الطلبة بدون إبلاغ مسبق أو استماع. بحسب شهادات بعض الطلبة، تحوّلت جلسات الاستماع التأديبيّة إلى جلسات تحقيق مكّارثيّة، وتمحورت حول آراء الطلبة السياسيّة بدون علاقة مباشرة بالمحتوى الّذي نشروه. وزير التربية والتعليم الإسرائيليّ يوآف كيش أيّد هذه الإجراءات التأديبيّة علنًا، وبعث برسالة إلى الجامعات طالبها فيها بطرد أو تعليق دراسة كلّ الأفراد الّذين يؤيّدون "الإرهاب"، حسب رأيه.

أمّا في ما يخصّ قضيّة البروفيسورة **شلهوب- كيڤوركيان**، فتجدر الإشارة إلى أنّ حملة المضايقة والتحريض ضدّها لم تبدأ مع القرار بتعليق عملها في الجامعة العبريّة، أو القرار باعتقالها والتحقيق معها بتهمة التحريض. هذه الحملة بدأت قبل ذلك بأشهر عديدة، بعد أن وقّعت على عريضة تتّهم إسرائيل بارتكاب عمليّة إبادة في غزّة وتعميمها، وعندئذ سرّبت الجامعة العبريّة رسالة رسميّة وجّهتها إليها تتّهمها فيها بالتحريض وإثارة الفتنة. أمّا في ما يخصّ تعليق عملها في الجامعة، فقد أوضحت الجامعة العبريّة أنّها فخورة بكونها مؤسّسة صهيونيّة، وأنّها طلبت في السابق، وفي مناسبات عدّة، من **شلهوب- كيڤوركيان** أن تجد لها بيتًا أكاديميًّا يلائم مواقفها.

إنّ تأطير هذا الأمر بأنّه مسألة تتعلّق بالحرّيّات الأكاديميّة في المقام الأوّل يحمل الكثير من التضليل. بداية، عندما قرّرت الجامعة اتّهام البروفيسورة **شلهوب- كيڤوركيان** علنًا بالتحريض والفتنة، هيّأت بذلك الأرضيّة لمضايقتها من قبل السلطات، بل إنّها عرّضت حياتها للخطر حين نأخذ بعين الاعتبار العنف المتفاقم الّذي يمارسه ناشطون من اليمين المتطرّف ضدّ الفلسطينيّين. لكن الأهمّ من ذلك، أنّه عندما تنضمّ المؤسّسات الأكاديميّة إلى مساعي الدولة الرامية إلى كمّ أفواه الأصوات المعارضة للانتهاكات الصارخة للقانون الدوليّ والأخلاق الأساسيّة، كتلك الّتي نشهدها في قطاع غزّة، فإنّ ذلك يرقى في الحدّ الأدنى إلى التواطؤ الأخلاقيّ مع هذه الفظائع، مع العلم أنّ ارتكاب الجرائم الدوليّة يصبح ممكنًا عبر المساعي العنيفة لإسكات المعارضة.

من المؤكّد أنّ الجامعات الإسرائيليّة كانت مستعدّة للتسامح مع الدراسات الأكاديميّة حول الاستعمار الاستيطانيّ، أو دراسات أخرى شديدة الانتقاد لإسرائيل والصهيونيّة، ما دام الانتقاد محصورًا في النقاشات الأكاديميّة الهامشيّة، بل إنّها استفادت من هذه الدراسات في سبيل تعزيز سمعتها بصفتها معاقل محصّنة للحرّيّة الأكاديميّة، في الوقت الّذي تعاونت فيه مع القوّات الأمنيّة في الكثير من المناحي. لكن عندما بدأت هذه الدراسات بإحداث ضجّة وتأثير في المؤسّسات الدوليّة، تغيّرت الأمور على نحو دراماتيكيّ، إذ لم يَعُد الأمر يقتصر على مجموعة صغيرة من الباحثين الفلسطينيّين أو المناهضين للصهيونيّة، وحفنة من المنظّمات غير الحكوميّة الّتي تستخدم پرادايم الاستعمار الاستيطانيّ حتّى قبل اندلاع الحرب، حيث رأينا تقارير للأمم المتّحدة تطرح تهمة

الأپارتهايد، أو مقرّرة الأمم المتّحدة الخاصّة **فرانشيسكا ألبانيز** تستخدم پرادايم الاستعمار الاستيطانيّ لتعزيز وإسناد إطار الأپارتهايد. محكمة العدل الدوليّة من جهتها أشارت إلى تدابير مؤقّتة عديدة في القضيّة الّتي طرحتها جنوب أفريقيا، والّتي تعني أنّ الاتّهامات بالإبادة الجماعيّة منطقيّة ومعقولة. لدينا كذلك الرأي الاستشاريّ في محكمة العدل الدوليّة حول شرعيّة الاحتلال الإسرائيليّ برمّته، علمًا أنّ خمسين دولة قد شاركت في الاستماع، وادّعت غالبيّتها العظمى أنّ الاحتلال برمّته غير شرعيّ، ولا يقتصر عدم الشرعيّة على بعض الممارسات. الكثير من الدول والمنظّمات تبنّت وجهة النظر الّتي مُفادها أنّ الممارسات الإسرائيليّة في الأراضي التي احْتُلّت في العام 1967 ترتقي إلى مصافّ الأپارتهايد، بينما اعتبرت دول ومنظّمات أخرى أنّ الاحتلال استمرار للنكبة.

اصطفاف الجامعة الواضح والصريح مع الصهيونيّة يشكّل تفاعلًا مباشرًا مع هذه التحوّلات السياسيّة، وما يعنيه فعليًّا أنّ الجامعة متداخلة على نحو فعليّ في إنتاج سرديّات تطبّع العنف الفظيع الّذي يُمارَس في قطاع غزّة، ابتغاء حماية إسرائيل من المساءلة، وشنّ الهجوم في الوقت ذاته على مَنْ ينتجون سرديّات مضادّة أقرّتها المؤسّسات الدوليّة. ليس من قبيل المصادفة إذًا أنّهم استهدفوا **نادرة**، وهي الباحثة ذات الصيت العالميّ؛ إذ أرادوا من خلال ذلك إيصال رسالة واضحة لجميع المحاضرين والطلبة الجامعيّين الفلسطينيّين، مُفادها: إذا لاحقنا شخصًا كنادرة، فتخيّلوا ما الّذي سيحدث لو لاحقناكم أنتم.

يرقى هذا إلى ما يُعْرَف بـ "العنف المعرفيّ" (epistemic violence) ضدّ المحاضرين والطلبة الفلسطينيّين، وضدّ الملتزمين بالعدالة. بالنسبة لنا نحن الفلسطينيّين، الأمر الوحيد الّذي أحضره لنا المشروع الصهيونيّ هو التطهير العرقيّ في العام 1948، والتهديدات المتجدّدة بنكبة جديدة، ونهب الأراضي، والهجوم على هويّتنا الجماعيّة، ومساعي محو تاريخنا في بلادنا، والرزوح تحت نظام حكم يرتكز على التفوّق العرقيّ. لكن نحن لن نتجرّد من إنسانيّتنا، وسنواصل الدفاع عن العدالة والتحرّر وتفكيك الاستعمار، والحرّيّة لأبناء شعبنا. سنواصل القيام بذلك حتّى عندما تتّهمنا وسائل الإعلام الإسرائيليّة السائدة بالتحريض، لأنّنا ندافع عن كرامة شعبنا وعن حقوقه الأساسيّة.